

Distr.: General
30 December 2019
Arabic
Original: English



الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن بموجب قراره ٢٤٨٠ (٢٠١٩) ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، وطلب إلى أن أقدم إلى المجلس تقريراً مرة كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ هذا القرار. ويتناول التقرير التطورات التي حدثت في مالي منذ صدور تقريره السابق (S/2019/782)، المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ويتضمن تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ التدابير ذات الأولوية المشار إليها في الفقرة ٤ من القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، وكذلك تقييماً للحالة في شمال مالي ووسطها وتشكيل البعثة المتكاملة في ما يتعلق بتنفيذ أولوياتها الاستراتيجيةتين الأولى والثانية.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - الحوار الوطني الشامل

٢ - افتُتح الحوار الوطني الشامل عقب نشر اختصاصاته يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وعُقدت جلسات الحوار في شهر تشرين الأول/أكتوبر على المستوى المحلي ومستوى المقاطعات وعلى المستوى الإقليمي ومع المواطنين في بلدان المهجر. وشارك في المناقشات ممثلو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية. وافتُتحت الجلسة الأولى من الحوار الوطني في ١٤ كانون الأول/ديسمبر في باماكو. وأعلن رئيس مالي إبراهيم بوبكر كيتا في خطابه إلى الأمة، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أن تنفيذ استنتاجات الحوار ستكفله آلية مستقلة للرصد والتقييم، ينبغي للمشاركين أن يقدّموا شكلها وتكوينها.

٣ - وعمل ممثلي الخاص مع الوسطاء الآخرين من أجل تشجيع جميع الجهات المعنية الرئيسية على الانضمام إلى عملية الحوار الوطني. ولم تشارك في الحوار الجبهة من أجل صون الديمقراطية، وهي ائتلاف بقيادة زعيم المعارضة سومايلا سيسسي، وحركة المجتمع المدني "أون كو مالي درون" (نحن نقول مالي)، اللتان



الرجاء إعادة استعمال الورق



أكدتا أن مطالبتهما لم يُستجب لها. وكانت تنسيقية الحركات الأزوادية قد أوقفت مشاركتها بعد أن أشار الرئيس، في خطابه إلى الأمة في ٢٢ أيلول/سبتمبر، إلى إمكانية إعادة النظر في بعض الأحكام الواردة في اتفاق السلام والمصالحة في مالي. لكن تنسيقية الحركات الأزوادية شاركت في الجلسة الأولى من الحوار.

باء - تنفيذ اتفاق السلام

٤ - لم تعقد لجنة متابعة الاتفاق اجتماعاتها منذ أن ألغت الحكومة الاجتماع الذي كان من المقرر عقده في كيدال في أيلول/سبتمبر. وقد انتقدت تنسيقية الحركات الأزوادية علناً هذا القرار وجعلت استمرار مشاركتها في الآلية مشروطاً بعقد اجتماع لتوضيح الأسباب الكامنة وراء إلغاء الاجتماع. وبالتنسيق مع فريق الوساطة الدولية، ظل ممثلي الخاص على اتصال وثيق بجميع الأطراف لمساعدتها على معالجة خلافاتها من أجل استئناف الحوار في إطار اللجنة واستئناف تنفيذ اتفاق السلام. وأعلنت الحركات الموقعة على الاتفاق في بيانها الصادر في ٣ كانون الأول/ديسمبر استعدادها لاستئناف اجتماعات اللجنة.

٥ - واجتمعت اللجنة التقنية للأمن بانتظام، على الرغم من التحديات المصادفة على المستوى السياسي. وناقش المشاركون انتهاكات وقف إطلاق النار من جانب الحركات الموقعة على اتفاق السلام في ٢٥ أيلول/سبتمبر، والقواعد التي تحكم مرور القوافل وتداول الأسلحة الثقيلة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وخطة إعادة نشر الوحدات المُعاد تشكيلها في شمال مالي، ولا سيما كيدال، يومي ٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٦ - وعقد المجلس الأعلى لاتحاد أزواد، العضو في تنسيقية الحركات الأزوادية، مؤتمره الثاني في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في كيدال. ودعا جميع الجهات الفاعلة التي تشاطره أهدافه إلى الانضواء تحت مظلة واحدة لتشكيل منبر مشترك يمثل شمال مالي. وعقدت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، العضو الرئيسي الآخر في الائتلاف، مؤتمرها في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر وانتقدت فيه الحكومة للتأخيرات الحاصلة في تنفيذ الاتفاق، خلافاً للمجلس الأعلى، وأكدت من جديد توجُّهها السياسي والعسكري. وأدلى رئيس مكتب البعثة المتكاملة في كيدال بملاحظات في المؤتمر الأخير، والتي فسرتها الحكومة على أنها تحدٍ لسيادة مالي. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الحكومة بلاغاً أعلنت فيه أنه شخص غير مرغوب فيه. وأعربت البعثة المتكاملة عن أسفها لتفسير الملاحظات في سياق اتسم بالغموض وأكدت من جديد احترام الأمم المتحدة لسيادة مالي وسلامتها الإقليمية.

٧ - واستمر الصدع داخل ائتلاف الجماعات المسلحة بين الفصائل المتعارضة. فبالإضافة إلى الانقسام الحاصل داخل الحركة العربية الأزوادية - بلاتفورم، انقسمت جماعة طوارق إيمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم إلى فصيلين، أحدهما يدعم اللواء الحاج غامو وفهد أغ الممود، والفصيل الآخر يدعم هاب الله أغ حمزة. وظل ممثلي الخاص على اتصال وثيق بالفصيلين وبالجهات المعنية الأخرى للتخفيف من أثر ذلك الصدع على عملية السلام.

جيم - تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط مالي

٨ - كثفت الحكومة جهودها لتنفيذ استراتيجية شاملة بقيادة سياسية لحماية المدنيين، والحد من العنف القبلي، وإعادة إرساء وجود الدولة وسلطتها واستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وبناء على تنقيح خطة إعادة توطيد وجود الدولة في وسط مالي، وضعت الأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي خطة عمل لتفعيل الاستراتيجية. وواصلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي لهذا الإطار. ويسّرت البعثة أيضاً عقد اجتماعات مع قادة من قبيلتي فولاني ودوغون، وكذلك إنشاء إطار للتشاور في باماكو يضم قادة ذوي نفوذ من القبيلتين.

٩ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق رئيس وزراء مالي، بوبو سيسسي، في موبتي برنامجاً للتأهيل المجتمعي للتشجيع على نزع سلاح جماعات الدفاع الذاتي والميليشيات وتفكيكها طوعاً. ويستهدف البرنامج الوصول إلى ٣ ٣٨٧ شاباً من الفئات الضعيفة المرتبطتين بميليشيات الدفاع الذاتي في وسط البلاد. وقد انضم إلى العملية منذ إنطلاقها ٣٥٢ مقاتلاً، من إجمالي ما يقدر بـ ٣ ٣٨٧ مقاتلاً، والهدف منها أيضاً منع التجنيد في صفوف الجماعات المتطرفة العنيفة. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق السيد سيسسي مرحلة إعادة الإدماج من البرنامج.

دال - التطورات الأمنية

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع ٢٦٩ حادثاً أسفرت عن مقتل ٢٠٠ مدني وجرح ٩٦ مدنياً واختطاف ٩٠ مدنياً، وهو ما يمثل انخفاضاً عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد حدث أكثر من ٨٥ في المائة من الهجمات المميتة ضد المدنيين في منطقة موبتي. وعلى الرغم من انخفاض عدد الحوادث عموماً، لم يتضاءل خطر العنف ضد المدنيين في مقاطعة بانكاس بمنطقة موبتي. وفي الفترة ما بين ١٤ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفرت سلسلة من الهجمات على قرى لقبيلة فولاني في جماعة وانكورو عن مقتل ٣٧ شخصاً على الأقل.

١١ - وتميّزت الفترة قيد الاستعراض أيضاً بسلسلة من الهجمات الفتاكة ضد القوات المسلحة المالية. فقد قُتل ما مجموعه ١٩٣ جندياً وجرح ١٢٦ آخرون، وهي زيادة بنسبة ١١٦ في المائة في عدد الجنود الذين قتلوا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ووقعت أشد الهجمات فتكاً في بولكيسي وموندورو بمنطقة موبتي يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر؛ وفي إندليمان، بمنطقة مينكاكا يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وفي تبانكورت بمنطقة مينكاكا يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم لعمليات الإجلاء الطبي لقوات الدفاع والأمن الوطنية، وكذلك الوقود والمعدات لتعزيز بعض المعسكرات.

١٢ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت القوات المسلحة الوطنية انسحابها من بعض قواعدها، بما في ذلك إندليمان وأنديرامبوكان بمنطقة مينكاكا، ولاييزانغا بمنطقة غاو.

١٣ - ونُظمت مظاهرات في باماكو في تشرين الثاني/نوفمبر للتعبير عن الدعم للقوات المسلحة الوطنية والتنديد بعدم كفاية معايير المعدات والحماية، حيث شكّك بعض المحتجين في وجود القوات الدولية في مالي. وفي غاو، أقامت زوجات الجنود حواجز أمام معسكر القوات المسلحة الوطنية، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، للاحتجاج على وفاة أزواجهن. وفي خطاب ألقاه في الأمة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر،

دعا الرئيس الشعب المالي إلى دعم القوات الأجنبية التي تساعد على احتواء الجماعات الإرهابية التي تهدد وجود البلاد.

١٤ - وظلت البعثة المتكاملة والقوات الدولية مستهدفة بالهجمات غير النمطية. فقد تعرضت البعثة المتكاملة لـ ٦٨ هجوماً - في مناطق موبتي (٤٦) وكيدال (٩) وميناكا (٥) وتمبكتو (٤) وغاو (٤) - أسفرت عن مقتل اثنين من حفظة السلام وثمانية متعاقدين وإصابة خمسة من حفظة السلام ومدني واحد ومتعاقدين. وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تعرضت البعثة المتكاملة لـ ٢٠ هجوماً، أسفرت عن مقتل أحد المتعاقدين وإصابة ٢٥ من حفظة السلام. ولقي جندي من القوات الفرنسية حتفه جراء انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع استُخدم في هجوم وقع في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وتوفي ١٣ جندياً في حادث وقع لمروحيتين أثناء عملية كانت تقومان بها ضد جماعات إرهابية في منطقة ميناكا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٥ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، اصطدمت قافلة تابعة لقوة البعثة المتكاملة بجهاز متفجر يدوي الصنع بالقرب من أجيلوك بمنطقة كيدال، مما أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام وإصابة ثلاثة آخرين. وفي اليوم ذاته، أطلقت عناصر مسلحة مجهولة الهوية النار على قاعدة العمليات المؤقتة للبعثة المتكاملة في بلدة باندياغارا بمنطقة موبتي، مما أدى إلى إصابة أحد جنود حفظ السلام بجراح خطيرة، الذي توفي في ما بعد.

١٦ - وفي وسط مالي، ووسط إحباط السكان المحليين المتزايد بسبب تدهور الحالة الأمنية، يُعتقد أن العناصر المتطرفة وجماعات الدفاع الذاتي قد عبأت مجموعات من الشباب في الغالب ضد وجود القوات الدولية، بما في ذلك البعثة المتكاملة. وبالتالي، كانت طوال الفترة المشمولة بالتقرير هناك حالات اعترض فيها المتظاهرون سبيل دوريات البعثة. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، اشتدت حدة مظاهرة نُظمت احتجاجاً على تدهور الحالة الأمنية أمام معسكر البعثة في سفاري، مما أدى إلى وقوع أضرار مادية كبيرة.

١٧ - وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، نفذت البعثة المتكاملة عملية لدعم القوات المسلحة الوطنية في المعسكر الواقع في ديابالي، الذي كانت قد تسلّمت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وكانت هذه العملية هي الأولى في سلسلة من العمليات التي جرت لدعم إعادة نشر القوات المسلحة الوطنية، ولتوفير التعزيز السريع لمواقعها من أجل ردع أنشطة الجماعات الإرهابية وتعزيز الدفاع عن المعسكر.

١٨ - وواصلت البعثة المتكاملة، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دعم الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وفرقة التحقيق المتخصصة التابعة لها، من خلال توفير التدريب والدعم التقني واللوجستي لتحقيق فرق التحقيق، بما في ذلك التحقيق في الهجوم على القوات المسلحة الوطنية في بوليكيسي.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت ١٦ محاكمة ذات صلة بالإرهاب، وأسفرت عن إدانة ١٩ مُدعى عليهم، حيث صدرت في حقهم أحكام تتراوح بين سنتين والسجن مدى الحياة، وستة أحكام بالبراءة. وبذلك يرتفع إلى ٦٠ عدد المشتبه في صلتهم بالإرهاب الذين حوكموا منذ عام ٢٠١٧، مما أدى إلى ٥١ حكماً بالإدانة و ٩ أحكام بالبراءة.

ثالثاً - تقييم تنفيذ التدابير ذات الأولوية المشار إليها في الفقرة ٤ من القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)

ألف - الإصلاح الدستوري بعد مشاوره شاملة للجميع بمشاركة كاملة من الأحزاب والمعارضة السياسية وهيئات المجتمع المدني في مالي

٢٠ - يسود الشك في ما يتعلق بنتيجة عملية الحوار الوطني الشامل وتأثيرها على عملية الإصلاح الدستوري وعمليات الإصلاح الأخرى. فبناء على طلب المعارضة وجماعات المجتمع المدني، تم توسيع نطاق الحوار. وأكدت المعارضة ومنظمات المجتمع المدني أنه ينبغي إعطاء الأولوية للجهود المبذولة لاستتباب الأمن. وبناء على طلب بعض الجهات المعنية، وافقت الحكومة على إدراج الاتفاق ضمن مواضيع المناقشة في الحوار. غير أن الحركات الموقعة على الاتفاق، وعلى وجه الخصوص تنسيقية الحركات الأزوادية، قالت إن إعادة النظر في الاتفاق تستوجب موافقة جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق.

٢١ - وقد تجعل الاختلافات بين الأطراف المعنية الرئيسية بشأن محور المناقشات من الصعب وضع توصيات ملموسة قائمة على توافق الآراء في ما يتعلق بالإصلاحات السياسية والمؤسسية، بما في ذلك بشأن تسلسل الإصلاحات. فبينما تصر بعض الأطراف المعنية على أن الإصلاح الدستوري يظل أمراً لا غنى عنه قبل إحراز أي تقدم في عمليات الإصلاح الأخرى، تصر أطراف أخرى على أن الإصلاح المؤسسي الوحيد المنصوص عليه في الاتفاق والذي يتطلب مراجعة الدستور هو إنشاء مجلس شيوخ. وبالنظر إلى أن ولاية أعضاء البرلمان من المقرر أن تنتهي في أيار/مايو ٢٠٢٠، من المهم الإسراع بإطلاق عمليات الإصلاح التي تتطلب موافقة البرلمان. ومع ذلك، ترى بعض الأطراف المعنية أن القضايا المتعلقة بالإصلاح المؤسسي يجب أن يوافق عليها كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، الذي لم يُنشأ بعد، وذلك لضمان مراعاة آراء السكان المحليين في جميع أنحاء البلاد بالقدر الكافي. وليس من الواضح ما إذا كانت النتائج والتوصيات المنبثقة عن الحوار ستكون ملزمة وستوجه عمليات الإصلاح المقبلة.

٢٢ - وقد تؤدي الآراء والتوقعات المتباينة في سياق الحوار الوطني الشامل، إذا لم تتم معالجتها، إلى اشتداد خطر الاضطرابات السياسية، بالنظر إلى قدرة أطراف معنية بعينها على التعبئة من أجل تنظيم الاحتجاجات الشعبية، حيث يكون إصلاح الدستور مسألة تستقطب الجماهير فيها. وينضاف هذا إلى أجواء السخط الاجتماعي المستمر، كما يتضح من الإضرابات الأخيرة في ظل تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية بشكل كبير. ومما يزيد الانتقاد المتزايد للحكومة تأجيجاً الهجمات المميتة ضد القوات المسلحة الوطنية. وتواصل البعثة المتكاملة العمل مع جميع الأطراف المعنية الرئيسية للتغلب على هذا المأزق.

باء - نقل الدوائر الحكومية اللامركزية إلى السلطات المحلية واعتماد قانون إنشاء الشرطة الإقليمية

٢٣ - واصلت حكومة مالي اتخاذ خطوات نحو النقل الكامل والفعال للدوائر والاختصاصات الحكومية اللامركزية إلى السلطات المحلية، وكذلك النقل الكامل لنسبة ٣٠ في المائة من إيرادات الدولة إلى الوحدات الإقليمية. فحتى الآن، ومن بين ٤٢ اختصاصاً سيتم نقلها، نقلت الوزارات التنفيذية المعنية ١٦ اختصاصاً بشكل جزئي إلى السلطات المحلية وتستعد لنقل عشرة اختصاصات نقلاً تاماً بحلول نهاية عام ٢٠١٩، وهي على وجه التحديد: الزراعة؛ والصحة؛ والتعليم؛ والعمران؛ ومصائد الأسماك؛ والثروة

الحيوانية؛ والمناجم والطاقة؛ وشؤون الشباب والرياضة؛ والثقافة؛ والمياه والصرف الصحي. ويجري وضع الصيغ النهائية لمشاريع المراسيم التي تتضمن خطوات ملموسة لنقل تلك الاختصاصات.

٢٤ - وفي مشروع قانون الميزانية لعام ٢٠٢٠، رصدت الحكومة اعتمادات لنقل نسبة ٢٣,١ في المائة من إيرادات الدولة إلى السلطات المحلية، بزيادة قدرها ٢١,٣ في المائة في عام ٢٠١٩. وتستمر المشاورات بين الأطراف الموقعة على الاتفاق بشأن قوة الشرطة الإقليمية، بما في ذلك دورها ومساهمتها في الحفارة المجتمعية والتمويل والرقابة.

٢٥ - ومنذ تقريره السابق، ظلت النسبة المئوية للمسؤولين المدنيين الموجودين في مقر عملهم في شمال مالي عند ٢٣ في المائة، حيث تم إيفاد ٨٠ في المائة من الحكام و ٣٨ في المائة من المحافظين و ١٧ في المائة من نواب المحافظين. وكانت هناك زيادة ملحوظة في انعدام الأمن، مع تزايد عدد الهجمات الموجهة ضد رؤساء البلديات وموظفيهم الإداريين، وشمل ذلك مقتل اثنين من رؤساء البلديات في منطقة تمبكتو وتخريب أربعة مقار للبلدية في منطقتي تمبكتو وموبتي. وظل انعدام الأمن يتسبب في غياب بعض الموظفين عن عملهم ونقلهم إلى أماكن أخرى.

٢٦ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، انخفض معدل إيفاد المديرين المدنيين الموفدين إلى مقر عملهم في منطقة موبتي إلى ٣٠ في المائة من عدد الحكام و ٧٥ في المائة من المحافظين و ٢٢ في المائة من نواب المحافظين، مقارنة بمعدل ٤١ في المائة من المديرين المدنيين الموفدين، بما في ذلك ٧٥ في المائة من المحافظين و ٣٥ في المائة من نواب المحافظين في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٢٧ - وواصلت البعثة المتكاملة دعم نشر الممثلين المحليين للدولة في المناطق واقترحت حلولاً مبتكرة لتعزيز العودة الجزئية للدولة. وشملت تلك الحلول تعزيز الأمن في المحاكم وفي السجون، وتقديم الدعم للسلطات القضائية لكي تعود مؤقتاً إلى مقر عملها لعقد جلسات استماع.

٢٨ - وسيطلب ضمان قدرة الجماعات والمقاطعات والمناطق على أداء عملها النقل الفعال للسلطة والمسؤولية والموارد من الحكومة المركزية. وستحتاج السلطات المحلية إلى التمكين لتوليد إيراداتها الخاصة واستمرار جهود بناء القدرات. وغالباً ما يحجم الموظفون المدنيون عن الانتشار في مراكز العمل في شمال مالي ووسطها. لذلك، يوصى بأن تقوم الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، بإقامة نظام قائم على المكافآت، مثل الحوافز المالية أو خطط التطوير الوظيفي، إلى جانب نظام توظيف محلي، مما سيضع مسؤولية توظيف الموظفين وإدارتهم والاحتفاظ بهم في أيدي السلطات المحلية.

جيم - إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها وإصلاحها في شمال مالي

٢٩ - تم نزع سلاح عدد مجموعه ١ ٣٣٠ من الأفراد السابقين التابعين لآلية تنسيق العمليات من غاو وكيدال وتمبكتو، الذين حدّتهم الحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق، وتم تسريحهم وإدماجهم في القوات المسلحة المالية والحرس الوطني كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج المعجلة. وكان دعم البعثة المتكاملة فعالاً في تهيئة الظروف المؤاتية لتمضي عملية الإدماج قدماً. فقد عملت مع جميع الأطراف للتغلب على خلافاتها والانضمام إلى العملية. وقدمت البعثة أيضاً الدعم اللوجستي لتسجيل الأسلحة وتخزينها بشكل آمن ولنقل المقاتلين السابقين إلى باماكو، حيث التحقوا بمواقع التدريب في منطقتي كوليكورو وسيغو لتلقي التدريب العسكري الأساسي.

٣٠ - وتمشياً مع الاتفاق، سيُنقل أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية المدمجون حديثاً إلى شمال مالي كجزء من الوحدات المعاد تشكيلها وإصلاحها والتي تضم عناصر من القوات المسلحة الوطنية والحركة

العربية الأزوادية - بالتفوق وبعض الجماعات المسلحة غير الموقعة على الاتفاق. وتناقش الأطراف الموقعة على الاتفاق حالياً مشروع خطة لإعادة نشر الوحدات المُعاد إنشاؤها، أعدها رئيس أركان الدفاع بدعم من البعثة المتكاملة. ويُتوخى في تلك الخطة نشر ٢٤ سرية مُعاد تشكيلها في شمال مالي على مرحلتين. ومن المتوقع أن يبدأ التنفيذ بإعادة نشر ثلاث كتائب في غاو وتمبكتو وكيدال، على التوالي، وسرية واحدة في ميناكا. وستمكن الخطة البعثة المتكاملة من تسليم مهام الحماية التي تؤديها حالياً البعثة دعماً لمواقع التجميع، التي ستستخدم في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣١ - وبمجرد الاتفاق على خطة إعادة النشر واعتمادها، سيتمكن تعيين العناصر المحددة والبالغ عددها ١ ٣٣٠ عنصراً في الوحدات المحددة، وتحديد هيكل القيادة، ويتم نهائياً توزيع الرتب على القادة على أساس كل حالة على حدة، على النحو المتوخى في المرسومين المتعلقين بالمواءمة بين الرتب.

٣٢ - وتجري حالياً مرحلة "استدراكية" لنزع سلاح وتسريح ما تبقى من ٥١٠ من أفراد آلية تنسيق العمليات للاندماج في الجيش، مما سيرفع عدد العناصر المدججة إلى ١ ٨٤٠ عنصراً.

٣٣ - وقد عاود ما مجموعه ٦٦٨ من الفارين الالتحاق بوحداتهم على النحو المتوخى في الاتفاق. وتم نشر وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب تضم ٦٩ فرداً من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة في غاو.

٣٤ - وسيظل دعم البعثة المتكاملة لعملية إعادة الانتشار وسيلة فعالة، بالنظر إلى انعدام الثقة والروح المعنوية في ما بين الأطراف الموقعة على الاتفاق وفي صفوفها. وقد أثر تركيز الحكومة على وسط مالي والهجمات الأخيرة على قوات الدفاع والأمن الوطنية على تصميمها على إعطاء الأولوية لعملية إعادة الانتشار. ومن ناحية أخرى، لا تزال الحركات الموقعة على الاتفاق تشترط حل حركاتها المسلحة لتحقيق تقدم ملموس في عمليات الإصلاح السياسي، ولا سيما في ما يتعلق باللامركزية، وتواصل الدعوة للحفاظ على هيكل وحداتها.

٣٥ - وتتمثل الخطوة الأولى في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تسجيل ٧٤ ٠٠٠ مقاتل سابق باستخدام البيانات البيومترية في غاو وموبتي وتمبكتو وميناكا وكيدال، سبق فحصهم لأغراض نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتم التوصل إلى اتفاق على أنه نتيجة للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، سيتم دمج ما مجموعه ١٠ ٠٠٠ مقاتل سابق في قوات الدفاع والأمن الوطنية والإدارة العمومية، بينما سيستفيد ١٦ ٠٠٠ مقاتل من حزمة إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي ضمن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

دال - مشاركة المرأة

٣٦ - عملت البعثة المتكاملة بشكل وثيق مع الكيانات الحكومية ذات الصلة ابتغاء التحضير لحلقة عمل رفيعة المستوى لزيادة مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار في عملية السلام، بما فيها الإدارات المؤقتة على مستوى البلديات، وكذلك في المنظومة السياسية الأوسع نطاقاً. وستكون حلقة العمل، المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، أيضاً بمثابة منتدى للاتفاق رسمياً على صفة وهيكل المرصد النسائي الذي أنشئ بدعم من البعثة المتكاملة لرصد تنفيذ عملية السلام.

٣٧ - ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الآليات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق ورصده. وهذا يعكس سياقاً ثقافياً ظل فيه عادة تمثيل المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية ضئيلاً. وبعد مرور أربع سنوات

على اعتماد قانون في عام ٢٠١٥ ينص على تخصيص حصة تمثيل للنساء في المناصب العامة بنسبة ٣٠ في المائة، وأكثر من أربع سنوات على توقيع الاتفاق، تشكل النساء ٣ في المائة من أعضاء اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، و ٦ في المائة من أعضاء المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن، و ٢٠ في المائة من أعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، و ٤ في المائة من أعضاء اللجان الفرعية للجنة متابعة الاتفاق. ويظل تمثيل المرأة ضئيلاً (١ و ٥ في المائة، على التوالي) في الإدارات المؤقتة على مستوى المناطق ومستوى المقاطعات.

٣٨ - وللمضي قدماً، سيكون من الأهمية بمكان أن تُكفّل مشاركة متزايدة وأكثر فعالية للمرأة في عمليات صنع القرار السياسي والاقتصادي. ويمثل تعدي الجماعات المتطرفة العنيف على العديد من القبائل المالية انتكاسة كبيرة، لأن الكثير من هذه الجماعات المتطرفة ينتهك حقوق المرأة ويسعى إلى استبعادها من المجال العام تماماً.

٣٩ - وقد شاركت منظمات المجتمع المدني النسائية مشاركة فعالة في الأعمال التحضيرية للحوار الوطني الشامل للجميع وفي عقده. واضطلعت شبكة من البرلمانيات بدور ريادي في مبادرة تروم إقناع من قرروا مقاطعة الحوار بالمشاركة فيه. وقدمت البعثة المتكاملة أيضاً الدعم لإنشاء أمانة دائمة لصحفيين تلقوا تدريباً في مجال الإعلام المتعلق بالعمليات السياسية وفي مجال مسؤولية وسائط الإعلام في النظام الديمقراطي، وكان ٥٠ في المائة من أعضاء تلك الأمانة من النساء.

هاء - تطوير منطقة التنمية الشمالية

٤٠ - أنشئت منطقة التنمية الشمالية باعتماد التشريع أنشأ المنطقة ونص على تفعيل صندوق التنمية المستدامة في تموز/يوليه. ومنذ ذلك الحين، شرعت الحكومة والجماعات الموقعة للاتفاق في تنفيذ الأعمال التحضيرية لإطلاق مشروع رائد في الشمال، مع التركيز على منطقة كيدال. وخصصت الحكومة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٤٤ مليون دولار لصندوق التنمية المستدامة. وبدأت الأطراف الموقعة على الاتفاق العمل على إعداد دليل يحدد القواعد والمبادئ التوجيهية لإدارة الصندوق.

٤١ - ويتوقف تفعيل الكامل لمنطقة التنمية الشمالية على عدد من العوامل التي لا يمكن إيجاد حل لها في الأجل القريب. وستعين وضع المشاريع في المنطقة استناداً إلى استراتيجية للتنمية الاقتصادية للشمال تحدد الأولويات والجدول الزمني. وستعين على الحكومة، بالتشاور مع الجماعات الموقعة على الاتفاق، أن تأخذ بزمام المبادرة في وضع هذه الاستراتيجية، مع ضمان أن تكون جزءاً من نهج أكثر شمولاً لتعزيز النمو والتنمية في مالي ككل.

٤٢ - وقد يؤدي عدد من المسائل المؤسسية والتشغيلية التي لم يُحسم فيها إلى تعقيد تفعيل منطقة التنمية الشمالية. وسيخضع تنفيذ المشاريع في المنطقة لإشراف مجلس استشاري مشترك بين المناطق. وفي ظل عدم تنظيم الانتخابات في المناطق، يتعين على الأطراف الموقعة على الاتفاق أن تتفق على طرائق تسمية وتعيين ممثلين مؤقتين في هذا المجلس. وعلاوة على ذلك، سيلزم أيضاً توضيح التفاعل بين السلطات المحلية، التي ستكون مسؤولة في نهاية المطاف عن تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية المحلية، والمجلس المشترك بين المناطق. كما أنه سيكون من المهم ضمان شفافية تدفقات التمويل، مع التمييز بين المشاريع الممولة من إيرادات الضرائب المحلية وبين الأموال التي تحولها الحكومة المركزية من جهة، وبين مساهمات المانحين وبند الميزانية المخصص لصندوق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

رابعاً - تقييم الحالة في شمال ووسط مالي وإعادة تشكيل البعثة المتكاملة

٤٣ - ما زالت الحالة الأمنية تثير قلقاً بالغاً في شمال ووسط مالي على السواء، بعد أن أصبحت أكثر تقلباً وتعقيداً. وقد وسعت الجماعات الإرهابية نفوذها حيث تعمل شتى الجماعات بوصفها الجهات الرئيسية التي تقدم الخدمات الأمنية في عدة مناطق من البلد باستخدام نُهج متنوعة، مما يسفر عن مستويات متباينة من القبول من المجتمعات المحلية. فمن جهة، توجد في مقاطعتي سيغو وموبتي الغربيتين عناصر إرهابية، مثل كتيبة ماسينا، قلماً تجد معارضة من المجتمعات المحلية. وفي مثل هذه المناطق المعزولة، قد تبدو الحالة الأمنية أكثر استقراراً، إذ يقل عدد ما يُبلغ عنه من حوادث العنف أو الجرائم، لكن السكان يعانون من الابتزاز ومن التعرض للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، فإن النهج الذي تتبعه جماعات إرهابية أخرى، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، في منطقتي غاو وميناكا الجنوبيتين، يقوم على التخويف والجباية وشن الهجمات المزهقة للأرواح، في ظل رفض السكان المحليين وجود تلك الجماعات.

ألف - الحالة في شمال مالي

٤٤ - لقد تدهورت الحالة الأمنية في الشمال وأصبحت أكثر تعقيداً من جراء ازدياد تزايد النشاط الإرهابي في منطقة ميناكا ودائرة أنسونغو ومنطقة غاو، وبسبب إحكام تنسيقية الحركات الأزوادية سيطرتها على المناطق الأوسع من تمبكتو وكيدال وتوفيرها الخدمات الأمنية فيها، وذلك على خلفية محدودة وجود الدولة وتجزؤ الحركة العربية الأزوادية - بلاتفورم.

٤٥ - ومن المتوقع أن تكون الاشتباكات القبلية، مثل تلك التي لوحظت بين القبائل العربية في تمبكتو وقبائل الطوارق ومجموعات الفولاني في ميناكا، إلى جانب توسع الجماعات المتطرفة، أكبر مصدر للعنف في الأشهر المقبلة. ولا تزال مراقبة طرق الاتجار الرئيسية هي الدافع الرئيسي لحمل السلاح. ولا يزال من الصعب التصدي لمسببات التنازع الاقتصادي، حيث أن دوافع هذه الجماعات مخفية وراء الخطابات المثالية أو السياسية أو الدينية.

٤٦ - وفي منطقة غاو، لوحظ وجود تسلسل مستمر للجماعات المسلحة الإرهابية، حتى أن بعض الأطراف المحاورة شَبَّهت الحالة الراهنة بتلك التي كانت في عام ٢٠١٢. ووجود الجماعات الإرهابية على طول محور أنسونغو - غاو يعرّض السكان لمحنة. ومن جميع الحوادث المتعلقة بحماية المدنيين المبلغ عنها في منطقة غاو، وقعت نسبة ٧٠ في المائة في دائرة أنسونغو.

٤٧ - أما في منطقة تمبكتو، فلا تزال الحالة الأمنية العامة مستقرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى التنسيق بين تنسيقية الحركات الأزوادية مع قوات الدفاع والأمن الوطنية. ومع ذلك، ففي الوقت الذي تتحسن فيه الحالة الأمنية في المناطق التي تسيطر عليها تنسيقية الحركات الأزوادية، تنفذ الجماعات الإرهابية عملياتها وتواصل التجنيد القسري في المناطق النائية من دلتا نهر النيجر، مثل بامبارا - ماوندي. وفي المنطقة الواقعة جنوب نهر النيجر، وسَّع تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى نفوذه عبر دائرة غورما - غاروس حتى حدود بوكينا فاسو في الجنوب.

٤٨ - ولا يزال وجود البعثة المتكاملة في الشمال ضرورياً لحماية المراكز السكانية الرئيسية، وتقييم المجال لإجراء عملية السلام، ولتمهيد السبيل وتيسير إعادة بسط سلطة الدولة، بما يشمل قوات الدفاع والأمن

الوطنية المعاد تشكيلها. غير أن تركيز البعثة المتكاملة الإضافي على وسط مالي، بالتوازي مع التركيز الراهن على الشمال، يتطلب التكيف. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، نشرت البعثة المتكاملة بصفة متواصلة ما لا يقل عن ثلاث سرايا مشاة، إلى جانب أعتدة للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وقوة للرد السريع من قاعدتها في غاو إلى منطقة موبتي لردع العنف ضد المدنيين. وضرورة عمليات الانتشار هذه تجعل من الصعب على البعثة المتكاملة أن تتصدى للتحديات الأمنية المطردة في منطقتي غاو وميناكا. فبالاقتران مع محدودية المساندة الجوية، أثرت عمليات الانتشار أيضاً تأثيراً سلبياً في تنفيذ الولاية وفي قدرة العناصر المدنية على التعامل مع نظيراتها والقيام بمهامها. وقد اضطلعت وحدات الشرطة المشكلة ببعض الواجبات، مثل حراسة الموظفين المدنيين، التي يقوم بها العنصر العسكري عادة، ولكن هذه الممارسات ينبغي ألا تكون إلا تدبيراً مؤقتاً لسد الفجوة.

باء - الحالة في وسط مالي

٤٩ - ما زالت الحالة في وسط مالي معقدة جداً ومثيرة للقلق البالغ. وما زال العنف بين القبائل يحدد أرواحاً كثيرة ويُستغل من قبل الجماعات المتطرفة، وأكثر الدوائر تضرراً هي باندياغارا وبانكاس وكورو. وازدادت أعمال العنف ضد قبيلة دوغون في الأشهر الأخيرة ازدياداً مفاجئاً، كما ارتكبت لاحقاً أعمال انتقامية ضد قبيلة فولاني، لكن لا يمكن مقارنة مستويات العنف بالمذابح الواسعة النطاق التي شهدتها أوائل عام ٢٠١٩، ويرجع ذلك جزئياً إلى التفاوض بشأن سلسلة من الاتفاقات المحلية لوقف إطلاق النار، وذلك بدعم من البعثة المتكاملة.

٥٠ - وتتكاثر الجماعات الإرهابية وتعزز وجودها في عدة مناطق في وسط مالي. ومن المفارقات أن المناطق المتضررة أبلغت عن انخفاض مستويات العنف والاشتباكات بين القبائل، حيث أن القبائل المتسلل إليها تكون في معظمها متجانسة. ولا يُبلغ عن الكثير من الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان التي ترتكبها هذه الجماعات. وما زال التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع مرتفعاً في الوسط، ولا سيما في محور كونا - غاو، ويحد وجود هذه الجماعات من حرية تنقل قوات الدفاع والأمن الوطنية والقوات الدولية، التي تظل الأهداف الرئيسية للهجمات باستخدام تلك الأجهزة، كما يقع عدد كبير من الإصابات في صفوف السكان المدنيين.

٥١ - وفي غياب سلطة الدولة، ورداً على انتشار الجماعات الإرهابية، تظل ميليشيات الدفاع عن النفس نشطة وترفض حلها أو نزع سلاحها لأنها تعتبر نفسها الجهة الوحيدة التي توفر الأمن لقبائلها. وعلى نحو مطرد، تتحدى هذه المجموعات السكان المحليين وتحشد ضد وجود القوات الدولية، ومنها البعثة المتكاملة، التي تعتبرها جهات منافسة لها. وتزيد ميليشيات دوغون وفولاني قوتها وتوحد جهودها، مما قد يؤدي إلى مزيد من المواجهات. وكان أعضاء أكبر مجموعة للدفاع عن النفس هي جماعة دان نان أمباساغو، التي ما زالت الجهة الرئيسية التي تتيح فرص العمل للشباب المحرومين، يترددون في المشاركة في مبادرة الحكومة للحد من العنف المجتمعي.

٥٢ - وتواصل الحكومة بذل الجهود لتحديد نهج متسق واستباقي لمعالجة الحالة في الوسط، مسترشدة في ذلك باستراتيجية سياسية. وقد أدى إنشاء العديد من الهياكل والآليات المكرسة والمحاورين المكرسين إلى حدوث ارتباك في صفوف مختلف الهيئات، وقد تولت البعثة المتكاملة القيام بدور هام في هذا الصدد.

٥٣ - وما زالت مكافحة الإفلات من العقاب لبنة أساسية في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في وسط البلاد. وقد قدمت البعثة المتكاملة دعماً كبيراً للتحقيقات التي أجرتها السلطات الوطنية في المذابح الواسعة النطاق التي وقعت في عام ٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، يستشري خطاب الكراهية في وسائط التواصل الاجتماعي والإعلام المحلي، مما يغذي مناخ التحريض على العنف ووصم القبائل.

جيم - رد البعثة المتكاملة

٥٤ - عززت البعثة المتكاملة وجودها وزادت نشاطها في وسط مالي لدعم الحكومة في حماية المدنيين، والحد من العنف القبلي، وإعادة إرساء وجود الدولة وسلطتها، واستئناف تقديم الخدمات الأساسية. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم للسلطات من خلال عقد ٥٧ منتدى مجتمعياً للحد من التوترات بين القبائل في منطقتي موبتي وسيغو. وقدمت البعثة المتكاملة أيضاً الدعم لثمانية حوارات بين القبائل لمعالجة النزاعات في عدة بلديات في مقاطعتي كورو وبانكاس، أسفرت عن اتفاقين غير مكتوبين وتوقيع ثلاثة اتفاقات سلام محلية.

٥٥ - ولتعزيز قدرة السلطات المحلية على معالجة المنازعات والنزاعات المتصلة بالأراضي، شرعت البعثة المتكاملة في تنفيذ برنامج لتعزيز قدرة ١٠٨ من اللجان المعنية بالأراضي في منطقة موبتي، وقدمت الدعم للتصديق على مشروع قانون لتعزيز آليات العدالة التقليدية لمعالجة المنازعات البسيطة قبل أن تتفاقم. وحسنت البعثة المتكاملة ما تبذله من جهود لدعم السلطات في مكافحة الإفلات من العقاب، مع التركيز على وسط مالي، بوسائل منها تقديم الدعم لبناء القدرات في مجالات متخصصة مثل التحقيقات في الجرائم الخطيرة والمنظمة، والاستعلامات الجنائية وإدارة مساح الجريمة، من خلال فرق الشرطة المتخصصة ومختبر الاستدلال الجنائي.

٥٦ - وعززت البعثة المتكاملة تركيز عملية "أوريكس" التي تنفذها في المناطق التي يتعرض فيها المدنيون أكثر من غيرهم للخطر، حيث ركزت جهودها في باندياغا وبانكاس ووسّعت نطاقها لتشمل كورو. وتم باستمرار نشر ثلاث سرايا على الأقل إلى جانب نشر أعتدة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والمساندة الجوية للرد السريع منعاً للعنف ضد المدنيين وردعا له. ومكّن نشر قواعد العمليات المؤقتة القوة من زيادة وجود البعثة المتكاملة. كما تمكنت القوة أيضاً من تسيير دوريات اتسمت بالعمل لفترات أطول وبقابلية أقل للتنبؤ بها، ومن تعزيز تواصلها مع القبائل في وسط مالي.

٥٧ - وواصلت البعثة المتكاملة عملياتها للتخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في منطقة موبتي، واكتشفت منذ أيار/مايو ٢٠١٩ خمسة من تلك الأجهزة وأبطلت مفعولها.

دال - تقييم تشكيلة البعثة المتكاملة

٥٨ - عملاً بالقرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، وضعت البعثة المتكاملة مفهوماً لها يروم توجيه تحديد أولويات المهام في ضوء إضافة أولوية استراتيجية ثانية مع مراعاة طلب المجلس المتعلق بالتكيف وزيادة المرونة والكفاءة. وعلى النحو المبين في الفقرات من ٥٤ إلى ٥٧ أعلاه، زادت البعثة المتكاملة أنشطتها في وسط مالي زيادة كبيرة دعماً للسلطات والسكان المحليين المعرضين للخطر.

٥٩ - وفي ضوء التحديات الأمنية المتزايدة في كل من شمال مالي ووسطها، والوجود المحدود لقوات الأمن والدفاع الوطنية، زاد تركيز البعثة المتكاملة الإضافي على وسط مالي حجم ما تتعامل معه من ضغوط

(انظر الفقرة ٤٨ أعلاه). ولمواجهة هذا التحدي، وضعت البعثة المتكاملة خطة تكيف لإعادة التوازن لقدراتها ولزيادة قدرتها بسد النقص الشديد القائم وزيادة قدرتها على الحركة والمرونة في نشر وحداتها في ما بين القطاعات بغية التصدي بسرعة للحالة الأمنية المتغيرة.

هاء - خطة تكيف القوة

٦٠ - من شأن التكيف المتوخى للقوة، استناداً إلى الجهود المبذولة لإعادة تنظيم وضع البعثة المتكاملة وتأثيرها في هذه البيئة المتسمة بالتغير، أن يحقق الوضع الاستباقي اللازم لتهيئة بيئة آمنة ومأمونة لعناصر البعثة حتى يتسنى لها القيام بالمهام المنوطة بها. وتحدد خطة التكيف الأساس لتعزيز حماية المدنيين ومنع عودة العناصر المسلحة وتهيئة بيئة أمنية مستدامة.

٦١ - وتركز خطة التكيف التي وضعت للقوة على زيادة قدرة البعثة على التنقل وخفة حركتها ومرونتها. وتتطلب الخطة، التي تبقى قوام القوات في حدود ما أُذن به، أن يُعَدَّل وضع القوة وتشكيلها. وسيتحقق ذلك بتحويل بعض الوحدات ونقلها وتوليد قدرات وموارد إضافية، بما في ذلك وحدات إضافية لطائرات الهليكوبتر، ومستشفى إضافي من المستوى الثاني في موبتي، ومنصات إضافية لجمع المعلومات الاستخباراتية والاستطلاع والمراقبة. وستُنشر في جميع القطاعات عدة وحدات برية تابعة لقدرة فرقة العمل المتنقلة الخاصة بالبعثة، ذات قدرة عالية على الحركة والقابلية للنشر، مما سيتيح للقوة أن تركز جهودها بسرعة من أجل تحقيق أهدافها. وستحتاج البعثة المتكاملة إلى أراض وبنى تحتية إضافية في بعض المناطق، منها موبتي وغاو وكيدال، وذلك لتعديل وضعها بفعالية. وتتوخى الخطة أيضاً إعادة تحديد أهداف ٤٠ مراقباً عسكرياً مكلفين برصد وقف إطلاق النار. ذلك أنه، بسبب الظروف الأمنية السائدة، لا يمكنهم أداء واجباتهم بالكامل. ومن ثم يوصى بتحويل هذه الوظائف إلى وظائف ضباط أركان.

واو - خطة تكيف الشرطة

٦٢ - ستركز شرطة الأمم المتحدة على تحسين ما تقدّمه من دعم لإعادة نشر قوات الأمن الوطنية، مع التركيز على وسط مالي، من خلال برامج الخفارة المجتمعية، ومشاركة قوات الأمن المالية في أماكن العمل وتنسيق الأنشطة مع قوات الأمن والدفاع الوطنية وتعزيز الدعم المقدم إلى السلطات القضائية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب على نحو أكثر فعالية بالتنسيق مع العناصر الأخرى. وفي الشمال والوسط، لا تزال دوريات وحدات الشرطة المشكّلة وعمليات الحراسة عناصر تمكينية بالغة الأهمية للعناصر المدنية في تنفيذ ولايتها.

٦٣ - ويستمر بذل الجهود لزيادة وجود شرطة الأمم المتحدة في وسط مالي من خلال وحدة شرطة مشكّلة إضافية سُنتشر في مستهل عام ٢٠٢٠. ومن المتوخى أيضاً إعادة انتداب ضباط شرطة أفراد على أساس خطة لإعادة الانتداب على نطاق البعثة المتكاملة ككل، مع مراعاة نشر النظراء الوطنيين وإنشاء مراكز تدريب على مستوى المناطق. وستتيح البعثة المتكاملة التدريب للمدربين والإشراف المباشر على الدورات التدريبية بواسطة أفرقة تدريب متنقلة.

٦٤ - ومن المتوخى إعادة نشر وحدة شرطة مشكّلة من باماكو إلى تمبكتو، وذلك لتعزيز وتوسيع نطاق الانتشار في المنطقة ودعم إعادة نشر قوات الأمن الوطنية. وفي غاو، ستواصل وحدة الشرطة

المشكلة الاضطلاع بأنشطة متوسطة المدى لدعم قوات الأمن الوطنية في أنسونغو، مع استكشاف طرائق النشر المؤقت لزيادة هذه الأنشطة.

زاي - تكيف العناصر المدنية

٦٥ - نُقل ما مجموعه ١٥ موظفاً مدنياً لتعزيز وجود البعثة المتكاملة في وسط مالي. وستجري البعثة استعراضاً داخلياً لملاك الموظفين المدنيين بغية مواءمة نشر موظفيها المدنيين مع إعادة ترتيب أولويات المهام الصادر بها تكليف.

٦٦ - وقد أفضى وضع الإطار الاستراتيجي المتكامل وتنفيذه إلى تيسير التكامل. وثُفدت مشاريع مشتركة في مناطق تمبكتو وغاو وموبتي وميناكا، وأسهمت تلك المشاريع في تقديم الحكومة للخدمات الاجتماعية الأساسية وإتاحة سبل العيش وعودة ٢٠٨٩ لاجئاً إلى تمبكتو بفضل إعادة تشييد المدارس وتوفير الغذاء وحفر بئر وتوفير وسائل النقل.

خامسا - حالة حقوق الإنسان

٦٧ - لا تزال حالة حقوق الإنسان مصدر قلق بالغ. فخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت البعثة بالتحقق من ٧٢ حالة من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك ٦٨ تجاوزاً ارتكبتها الجماعات المسلحة وأربعة انتهاكات ارتكبتها القوات الوطنية. وشملت هذه الحالات عمليات إعدام بإجراءات موجزة، وحالات قتل تعسفي، وحالات اختطاف، وعمليات اعتقال واحتجاز تعسفيين، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ويستمر أيضاً تضرر الأطفال من النزاع، إذ ارتُكب ١٤٢ انتهاكاً خطيراً ضد ١٠٥ أطفال، من بينهم ٣٩ طفلاً جندتهم واستخدمتهم الحركات المسلحة، و ٤٨ طفلاً قُتلوا أو جرحوا.

٦٨ - وظلت أنشطة الجماعات المسلحة غير الموقعة على الاتفاق تشكل تهديدات خطيرة للمدنيين ومقدمي الخدمات الأمنية المكلفين بحمايتهم. فمن بين ٦٨ حالة من حالات تجاوزات حقوق الإنسان تم توثيقها، تُسبب ١٨ حالة إلى جماعة نصرّة الإسلام والمسلمين، و ٣١ حالة إلى الميليشيات المجتمعية. ووقع ما مجموعه ٤٣ تجاوزاً في موبتي، و ١٤ في تمبكتو، وخمسة تجاوزات في غاو، وتجاوزان في ميناكا، وآخران في كيدال، وتجاوز واحد في كل من منطقتي سيغو وسيكاسو. وأسفرت هذه التجاوزات مجتمعة عن مقتل ٧٨ مدنياً، وإصابة ٣٨ آخرين، واختطاف ٣٦ مدنياً أيضاً. وفي شمال مالي، واصلت جماعة نصرّة الإسلام والمسلمين شن هجماتها على المدارس والمساجد وقامت بحرق بنى تحتية مدنية، وهو ما قد يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

٦٩ - وتُسبب ثلاثة تجاوزات لحقوق الإنسان إلى الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق. ففي ١ تشرين الأول/أكتوبر، اختطف عناصر من جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم مدنيين وأسأؤوا معاملتهما قبل إطلاق سراحهما في اليوم نفسه. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قام عناصر من تنسيقية الحركات الأزوادية، أثناء القيام بدورياتهم في غوندام بمنطقة تمبكتو، بإلقاء القبض على أربعة رجال مدنيين وأسأؤوا معاملتهم، للاشتباه في ارتكابهم لأعمال إجرامية. وأُخلي سبيل الرجال الأربعة كلهم في اليوم نفسه.

- ٧٠ - وكان أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية متورطين في أربع حالات انتهاكات لحقوق الإنسان أدت إلى مقتل ١٢ شخصاً (عشرة رجال وفتيان) وجرح ما لا يقل عن ٢١ شخصاً (٢٠ رجلاً وفتاة واحدة). ويمثل لعدد الحالات المذكور انخفاضاً بالمقارنة بالحالات الست المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، استخدمت الشرطة الوطنية القوة المفرطة في السيطرة على مظاهرة عنيفة في منطقة سيغو. وقُتل رجل مدني وألقي القبض على ٨٢ شخصاً، من بينهم امرأتان وثلاثة أطفال، بصورة تعسفية، وتعرض معظمهم لمعاملة سيئة؛ وأطلق سراح الأطفال الثلاثة في وقت لاحق.
- ٧١ - وظلت الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان قائمة في سياق عمليات مكافحة الإرهاب. ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر، تلقت البعثة ادعاءات بوقوع انتهاكات في سياق عمليات مكافحة الإرهاب التي قامت بها القوات المسلحة الوطنية في منطقة موبتي، بدعم من قوات من بوكينا فاسو. وبسبب الشواغل الأمنية، لم تتمكن البعثة بعد من إجراء تحقيق في المنطقة. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بأن عناصر من القوات المسلحة الوطنية أعدمت بإجراءات موجزة تسعة رجال مدنيين للاشتباه في تورطهم في أعمال إرهابية في موندورو، بمنطقة موبتي.
- ٧٢ - وواصلت البعثة دعم عمل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي تلقت ٦١٢ ١٥ شهادة حتى الآن. وتم تمديد ولايتها حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، ووسّع نطاقها ليشمل الانتهاكات المرتكبة بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠١٩. وعُقدت جلسة الاستماع العامة الأولى في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.
- ٧٣ - ولتعزيز احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واصلت البعثة تيسير أنشطة بناء القدرات والتوعية في مجال حقوق الإنسان في باماكو وموبتي وغاو لقوات الدفاع والأمن الوطنية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني.
- ٧٤ - ومُددت ولاية لجنة التحقيق الدولية حتى حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

سادسا - الحالة الإنسانية

- ٧٥ - اتسمت الحالة الإنسانية بارتفاع عدد المشردين داخلياً في وسط مالي وشمالها واستمرار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ولا تزال خطة الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص في التمويل، حيث تلقت ١٣٨ مليون دولار (٤٢ في المائة) من المبلغ اللازم المحدد في ٣٢٤ مليون دولار.
- ٧٦ - وتضاعف عدد السكان المشردين، ومعظمهم من النساء والفتيات، أكثر من ثلاث مرات في سنة، ليصل إلى ٣٨٥ ١٩٩ شخصاً في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وتستضيف منطقة موبتي أكبر عدد من السكان المشردين (٦٧٩ ٦٩ شخصاً)، تليها مناطق غاو (٧٠٢ ٥٥ شخص)، وسيغو (٢٩١ ٢٤ شخصاً)، وتمبكتو (٦٤١ ٢٢ شخصاً).
- ٧٧ - ويعاني ما مجموعه ٣,٢ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي، يوجد بينهم أكثر من ٣٣٠ ٦٤٨ شخصاً يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد ويحتاجون إلى المساعدة الغذائية الفورية، ومرد ذلك إلى حد كبير إلى زيادة التشريد الداخلي والإمكانية المحدودة للحصول على الأراضي الزراعية. وارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد أربع مرات مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وفي تشرين الأول/أكتوبر، كانت ١٠٥١ مدرسة مغلقة، منها ٦٦٠ مدرسة في منطقة موبتي وحدها.

٧٨ - وتزايد صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال مالي ووسطها بسبب الإجرام ونشاط الجماعات المتطرفة العنيفة والعمليات العسكرية. وظل عدد الحوادث الأمنية التي تؤثر على العاملين في المجال الإنساني، ومعظمها متصل باللصوصية، مرتفعاً.

سابعاً - الحالة الاقتصادية

٧٩ - أثر استمرار انعدام الأمن، الذي اقترن بانخفاض في الإنتاج الزراعي، على النمو الاقتصادي، الذي انخفض من ٥ في المائة في نهاية عام ٢٠١٨ إلى ما يقدر بـ ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٩. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية الميزانية العامة لعام ٢٠٢٠ البالغة ٣,٤ بلايين دولار، مع عجز يبلغ ٧١٢ مليون دولار، مقارنة بـ ٥٦٠ مليون دولار في الميزانية المعدلة لعام ٢٠١٩.

٨٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت الموافقة على ٢٥ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر و ١٩ مشروعاً من المشاريع المرتبطة بالصندوق الاستثماري لدعم السلام والأمن في مالي، يبلغ مجموع تمويلها ١,١ مليون دولار و ٧,٤ ملايين دولار، على التوالي، لدعم تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق الاستقرار في وسط البلد. ووافق صندوق بناء السلام على رصد ١٥ مليون دولار دعماً للمصالحة المجتمعية والوثام الاجتماعي في وسط مالي. وبعد موافقة البنك الدولي على رصد موارد تبلغ ٢٢,٧ مليون دولار من أجل تحسين فرص الحصول على الخدمات الحديثة وتشجيع تعميم الطاقة المتجددة في المناطق الريفية، تم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر تقييم مشروع لإنشاء قطاع كهرباء أكثر استدامة من الناحية المالية، وتقديم إعانات زراعية أكثر استهدافاً وكفاءة، ودعم توفير خدمات لا مركزية لصالح الفقراء.

٨١ - وقدمت الجهات المانحة مساهمات جديدة بقيمة ٥,٤١ ملايين دولار إلى الصندوق الاستثماري وتعهدت بتقديم مبلغ إضافي قدره ٤,١ ملايين دولار. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، نشرت البعثة نتائج دراسة استقصائية ميدانية عن تصور مشاريعها السريعة الأثر خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أظهرت أن السكان المستفيدين ينظرون إلى المشاريع نظرة إيجابية.

ثامناً - قدرات البعثة

الأفراد العسكريون

٨٢ - في ١١ كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد الأفراد العسكريين الذين تم نشرهم ١١ ٩٥٣ فرداً، وهو ما يمثل نسبة ٨٩,٩٤ في المائة من القوام المأذون به البالغ ١٣ ٢٨٩ فرداً، من بينهم ٤٠ مراقباً عسكرياً، و ٤٨٦ ضابطاً من ضباط الأركان، و ١١ ٤٢٧ فرداً من أفراد الوحدات. وشكلت النساء ٣,٥٨ في المائة من الأفراد العسكريين.

أفراد الشرطة

٨٣ - في ١١ كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد أفراد الشرطة الذين تم نشرهم ١ ٧٤١ فرداً، أو ٩٠,٦٧ في المائة من القوام المأذون به، من بينهم ٣٠٧ من فرادى ضباط الشرطة، كانت نسبة ٢٥,٤٠ في المائة منهم نساء، و ١ ٤٣٤ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، كانت نسبة ١٠,٨٧ في المائة منهم نساء.

الموظفون المدنيون

٨٤ - حتى ١١ كانون الأول/ديسمبر، تم نشر ٨٧ في المائة من جميع موظفي البعثة المدنيين، بما في ذلك ٨٩ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٨٠ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ٨٦ في المائة من الموظفين الوطنيين. وشغلت النساء نسبة ٢٤ في المائة من الوظائف الدولية (وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٣ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق)، و ٢٨ في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و ١٥ في المائة من وظائف الموظفين الوطنيين.

٨٥ - وأدت الصعوبات المصادفة في العثور على متعاقدين قادرين على إيصال المعدات المملوكة للوحدات إلى شمال مالي، ولا سيما من أجل القوات التي من المقرر أن تساهم بها البلدان، إلى قيام البعثة والأمانة العامة ببدء استعراض لخطة دعم البعثة، مع التركيز بوجه خاص على جوانب مراقبة التحركات.

تاسعا - سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

٨٦ - واصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى تعزيز أمن معسكراتها، من خلال استكمال وضع نظم المراقبة الإلكترونية في غاو وموبيتي، والجهود الجارية في كيدال. وتم تركيب نظم اتصالات داخلية إضافية في جميع المعسكرات في منطقة البعثة. وتقوم البعثة باستعراض الترتيبات الرامية إلى تعزيز أمن الموظفين المدنيين في جميع أنحاء البلد.

٨٧ - ومنذ إنشاء البعثة في عام ٢٠١٣، قُتل ١٢٨ من حفظة السلام التابعين للبعثة نتيجة لأعمال كيدية، وتوفي ٩١ آخرون لأسباب أخرى. وحتى الآن، تم التعرف على هوية ٢٩ من الجناة المزعومين واحتجاز ١٤ شخصاً في ما يتعلق بتلك الجرائم.

عاشرا - السلوك والانضباط

٨٨ - سُجل ادعاء واحد بالاستغلال والاعتداء الجنسيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى منع سوء السلوك، ولا سيما الاستغلال والاعتداء الجنسيين، من خلال تدريب الموظفين وإجراء تقييمات للمخاطر والتوصية بتدابير التخفيف منها في مناطق عمليات البعثة. كما واصلت البعثة أنشطتها في مجال توعية السكان المحليين وتقديم المساعدة إلى الضحايا.

حادي عشر - القضايا البيئية

٨٩ - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي، بطرق منها تقديم خططها المنقحة لإدارة النفايات في تشرين الأول/أكتوبر وخططها لإدارة البنية التحتية للطاقة في تشرين الثاني/نوفمبر. ووضعت البعثة إجراءات تشغيل موحدة متعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي ولمواجهة حالات الطوارئ البيئية. وواصلت البعثة إجراء عمليات التفتيش والتدريبات وتقديم الإحاطات لزيادة وعي الموظفين بالولاية البيئية للبعثة.

ثاني عشر - ملاحظات

٩٠ - يساورني القلق إزاء استمرار حالات التأخير في تنفيذ اتفاق السلام، في سياق الحوار الوطني الشامل وتزايد انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد، ولا سيما عدم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية المعاد تشكيلها في شمال مالي. وأجريت مناقشات في سياق الحوار الوطني الشامل في أكثر من ٦٠٠ بلدية و ٤٩ مقاطعة وفي العاصمة وبلدان المهجر، مما أتاح منتديات هامة للرجال والنساء الماليين للتعبير عن شواغلهم ومناقشة الحلول. ومما شجعتني بوجه خاص أن الممثلات أسمعن آراءهن في معظم الجلسات. وقد دفعت النساء الماليات ثمناً باهظاً خلال أزمة تمس ببلدهن منذ عام ٢٠١٢. ويجب أن يتمتعن بمشاركة مجدية في الحياة السياسية في مالي وأن يشاركن في القرارات التي ستؤثر على مستقبلهن. وأدعو قادة المعارضة والمجتمع المدني، الذين قرروا عدم المشاركة في العملية، إلى وضع مصلحة البلد في المقام الأول والاضطلاع بدور المعارضة المسؤولة. وأناشد أيضاً جميع قادة مالي أن يظهروا القيادة اللازمة، وأن يجدوا أرضية مشتركة وحلولاً عملية لاستئناف تنفيذ عملية السلام، وأن يدفعوا قدماً بالإصلاحات الرئيسية، بما في ذلك تنقيح الدستور، الذي هو خطوة لا غنى عنها من أجل إحراز التقدم في مجالات أخرى.

٩١ - ويظل تنفيذ اتفاق السلام الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق لمعالجة الأزمة المعقدة في مالي وإرساء الأسس لحلول دائمة للسلام والاستقرار. وتولي المسؤولية عن الاتفاق على الصعيد الوطني بالغ الأهمية لتنفيذه، واحترام رغبة الماليين في مناقشة مضمون الاتفاق. بيد أنه من المهم الاعتراف بأنه لا يوجد، في هذه المرحلة الحرجة، بديل للاتفاق. ويلزم بذل مزيد من الجهود لضمان فهم جميع فئات السكان لذلك. ومن الأهمية بمكان أن تعالج الأطراف الموقعة على الاتفاق خلافاتها عن طريق الحوار وأن تستأنف الاجتماعات المنتظمة للجنة متابعة الاتفاق. وسيواصل ممثلي الخاص العمل مع جميع الأطراف للخروج من المأزق.

٩٢ - ومما يثير الجزع استمرار تدهور الحالة الأمنية في مالي ومنطقة الساحل الأوسع نطاقاً. إذ تحقق الجماعات الإرهابية مكاسب ميدانية متزايدة، فيما تستمر الهجمات ضد قوات الأمن الوطنية والدولية بلا هوادة. وإنني أدين بأشد العبارات الهجمات الشنيعة ضد القوات المسلحة المالية التي تكبدت خسائر كبيرة. وأشيد بجميع القوات الوطنية والدولية التي تواصل العمل في ظل أصعب الظروف وأخطرها، وأتذكر أولئك الذين ضحوا بحياتهم في السعي إلى بناء مستقبل أفضل لجميع الماليين. وتؤدي قوات الأمن الوطنية والدولية دوراً حاسماً في مالي، ولا تزال مساهمتها بالغة الأهمية، على الرغم من أن الحل العسكري وحده لن يكون كافياً لحل المشاكل التي تواجهها مالي. ويتطلب التصدي للأزمة المعقدة استجابة متعددة الأبعاد وقيادة مالية قوية وموحدة. وأحث جميع الجهات الفاعلة المالية على تجاوز خلافاتها، والعمل معاً، وإيجاد حلول للتعجيل بتنفيذ الاتفاق. وتظل هذه هي الطريقة الأكثر واقعية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار وزيادة النشاط الإرهابي.

٩٣ - ويمثل إدماج ٣٣٠ مقاتلاً سابقاً من الحركات الموقعة على الاتفاق في القوات المسلحة الوطنية إنجازاً مشجعاً. فلأول مرة منذ توقيع الاتفاق في عام ٢٠١٥، وضع مقاتلون سابقون أسلحتهم لخدمة بلدهم كأفراد في الجيش الوطني. وعلى النحو المتوخى في الاتفاق، سيشكلون جزءاً من الوحدات المعاد تشكيلها وإصلاحها التي سيعاد نشرها في شمال مالي. ولن تكون إعادة نشرها مهمة لتعزيز القوات المسلحة الوطنية فحسب، بل ستكون أيضاً الخطوة الملموسة الأولى نحو استعادة سلطة الدولة في شمال مالي وتمهيد الطريق لنشر أكبر لإدارات الدولة وهيئاتها القضائية. وستكون هذه التطورات أساسية لتسوية

النزاع ومكافحة الإرهاب. ومن الضروري الآن جعل إعادة نشرها في شمال مالي، ولا سيما في كيدال، حقيقة واقعة. وأدعو الحكومة والحركات الموقعة على الاتفاق إلى التعجيل بحل أي مسائل معلقة وكفالة موافقة جميع الأطراف على الخطة.

٩٤ - ولا يزال يساورني القلق إزاء الحالة في وسط مالي، حيث يواصل النشاط الإرهابي تأجيج العنف القبلي مما يتسبب في خسائر فادحة في صفوف السكان المحليين. وأرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لاعتماد استراتيجية شاملة لمعالجة هذه الحالة العصية. ومما يشجعني بوجه خاص مبادرات الحوار التي اتخذتها الحكومة، والتي أسفرت عن نتائج وأسهمت في الحد نسبياً من العنف القبلي في وسط مالي. غير أن تكاثر الآليات الحكومية وتداخل الاختصاصات أدى إلى بعض الارتباك، وهما يستوجب التوضيح. وإنني أدين الحوادث المتكررة لعناصر الميليشيات والمتمثلة في تقييد حركة قوات البعثة وارتكابهم أعمالاً عدائية ضدها. فهذه الحوادث تقوض الجهود التي تبذلها البعثة لحماية المدنيين. وأود أيضاً أن أحذر من أن تنفيذ مبادرات نزع السلاح خارج إطار سياسي واضح قد تثير توقعات غير واقعية لدى أولئك الذين حملوا السلاح لأسباب مختلفة. وستظل مكافحة الإفلات من العقاب بالغة الأهمية لوقف العنف في وسط البلد، ويتعين على السلطات أن تقوم بالمزيد لإظهار التزامها في هذا الصدد. وأحث السلطات القضائية الوطنية على مواصلة إحراز التقدم في التحقيقات، بما في ذلك في المذابح المروعة التي ارتكبت في كولوغون بول وأوغوساغو وسوباني دا، وتقديم الجناة إلى العدالة. وأود أيضاً أن أؤكد على ضرورة تقديم مرتكبي الجرائم ضد حفظة السلام إلى العدالة. فقد قُتل نحو ١٢٨ من حفظة السلام نتيجة لأعمال كيدية، ولم يُسأل أي من مرتكبيها.

٩٥ - وسيطلب تحقيق استقرار الحالة في مالي ومكافحة الإرهاب معالجة مظالم المحرومين والفقراء. وسيكون من الأهمية بمكان في هذا الصدد النهوض بالإصلاحات المتوخاة في الاتفاق، والاستثمار في التنمية الاقتصادية، وتوفير الفرص. ولمنطقة التنمية الشمالية إمكانات قد تجعلها أداة هامة للأنشطة المدرة للدخل والمولدة لفرص العمل في شمال مالي، حيث يعاني الكثير من السكان المحليين من العوز ولم يشهدوا بعد أي فوائد للسلام. ولن تحدث إعادة نشر إدارات الدولة فرقاً إلا إذا اقترنت بنقل للسلطة والمسؤولية والموارد من الحكومة المركزية. وسيكون الأعمال الكامل للامركزية على المدى الطويل مهما لتحقيق الاستقرار في مالي، بالنظر إلى شساعة أراضيها وتنوع سكانها.

٩٦ - ولا تزال الحالة الإنسانية آخذة في التدهور. فعلى نطاق البلد، يحتاج ٣,٩ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية، معظمهم في الشمال والوسط، وأغلبهم من النساء والأطفال. كما أن تدهور الحالة الأمنية يؤثر على سلامة العاملين في المجال الإنساني ويعوق وصولهم إلى المحتاجين. وهناك أكثر من ١٠٠٠ مدرسة مغلقة الآن في مالي بسبب انعدام الأمن، الأمر الذي يمنع مئات الآلاف من الأطفال من الحصول على التعليم. وإغلاق المدارس هذا أمرٌ يثير القلق لأن التعليم يظل أحد أهم الاستثمارات التي يمكن لبلد ما أن يقوم بها في شعبه ومستقبله.

٩٧ - ولا يزال وجود البعثة يكتسي أهمية حاسمة في مالي، ولا تزال ولايتها ذات جدوى، بالنظر إلى التحديات المعقدة وما يتطلبه الأمر من حلول شاملة لمواجهتها. وتواصل البعثة الاضطلاع بدور سياسي وأمني أساسي، كما أن دعمها مفيد جداً في إتاحة المجال لكي تؤدي عملية السلام ثمارها. والدعم الذي تقدمه البعثة أساسي لتيسير إحراز التقدم نحو الوفاء بالتدابير ذات الأولوية المبينة في القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩). وتعمل البعثة وفق قواعد اشتباك صارمة إلى جانب سلطة تخول لها استخدام جميع

الوسائل اللازمة للتصدي للتهديدات التي تواجه تنفيذ ولايتها، على الرغم من أنها ليست ولاية متعلقة بمكافحة الإرهاب. وما زلت مقتنعة بأن المنظمات الشريكة في وضع أفضل للقيام بالعمليات القتالية وعمليات مكافحة الإرهاب الرئيسية وتقديم دعم متخصص يتعدى نطاق ولاية البعثة وقدرة منظومة الأمم المتحدة وقدراتها. ويلزم إقامة شراكات فعالة لضمان النجاح الجماعي.

٩٨ - وخطت البعثة خطوات كبيرة لتعزيز وجودها وأنشطتها في وسط البلد بناء على إعادة ترتيب أولويات المهام الصادر بها تكليف، مع مراعاة أولوياتها الاستراتيجية الأولى والثانية. وبالنظر إلى بيئة المخاطر البالغة التعقيد وتزايد النشاط الإرهابي ومحدودية القدرات الوطنية، فإن قيام البعثة بالمزيد يستلزم موارد إضافية. وتحدد خطة البعثة للتكيف اقتراحاً قابلاً للتطبيق لإنشاء قوة أكثر خفة وحركة ومرونة مع وحدات مصممة بشكل خاص وقدرات معززة، والأهم من ذلك لها المزيد من القدرة على التنقل جواً. ولن تستتبع تلك الخطة زيادة في القوام المأذون به للبعثة، ولكنه سيتطلب موارد إضافية. وأدعو الدول الأعضاء إلى تأييد هذا الاقتراح عند النظر في المساهمات وميزانية البعثة تمشياً مع التزاماتها بموجب إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

٩٩ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لمالي، محمد صالح النظيف، على قيادته المتميزة وتفانيه. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص امتناني لجميع أفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وأعضاء فريق الوساطة الدولي، والبلدان المانحة، والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، وسائر الجهات الشريكة لما قدّموه من دعم لا يقدر بثمن إلى السلام في مالي.

المرفق الأول

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من
الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

البلد	الأفراد العسكريون			أفراد الشرطة			مجموع أفراد الشرطة		
	الخبراء المؤفدون في بعثات، وضباط الأركان، والوحدات			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكّلة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
أرمينيا	١		١						
النمسا	٢		٢						
بنغلاديش	١ ٢٧٩	١٧	١ ٢٩٦	١		١	٢٣٧	٤٣	٢٨١
بلجيكا	٣٣	٦	٣٩						
بنن	٢٤٢	١٨	٢٦٠	١٧	٢	١٩	١٣٩	٧	١٥٦
بوتان	٥		٥						
البوسنة والهرسك	١	١	٢						
بوركتينا فاسو	١ ٠٥١	٣٥	١ ٠٨٦	١٥	٩	٢٤	١٣٠	١٠	١٤٠
بوروندي	١		١						
كمبوديا	٢٦٦	٢٥	٢٩١						
الكاميرون	٢	١	٣	١٤	٤	١٨	١٠	٤	١٤
كندا	٣	٢	٥	١٧	٧	٢٤	١٠	٧	١٧
تشاد	١ ٣٩٢	٢٦	١ ٤١٨	١٥	١	١٦	١٤	١	١٥
الصين	٤١١	١٥	٤٢٦						
كوت ديفوار	٢٠٧	٦	٢١٣	٢٨	١٤	٤٢	١٤	١٤	٢٨
تشيكيا	٤	١	٥						
الداغرك	٦٠	٤	٦٤						
مصر	١ ٠٦٨	٢	١ ٠٧٠				١٣٠	١٠	١٤٠
السلفادور	١٩٢	١٨	٢١٠						
إستونيا	٤		٤						
إثيوبيا	١		١						
فنلندا	٤		٤	٢	١	٣	١	١	٢
فرنسا	٢٤		٢٤	١٣	١	١٤	١٢	١	١٣
غامبيا	٢	١	٣						
ألمانيا	٣٤٨	٢٠	٣٦٨	١٢	٥	١٧	٧	٥	١٢
غانا	١٣٣	٢٠	١٥٣						
غواتيمالا	٢		٢						
غينيا	٨٣٩	٣٠	٨٦٩	١٢	٦	١٨	٦	٦	١٢

البلد	الأفراد العسكريون			أفراد الشرطة			مجموع أفراد الشرطة		
	الخبراء الموفدون في بعثات، وضباط الأركان، والوحدات			أفراد الشرطة المتقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكّلة		
	الدّكور	الإناث	المجموع	الدّكور	الإناث	المجموع	الدّكور	الإناث	المجموع
إندونيسيا	١٠		١٠	٤	١	٥	٤	١	٥
آيرلندا	١٢		١٢						
إيطاليا	١	١	٢						
الأردن	٦٥		٦٥	١١		١١	١١		١١
كينيا	١٣	١	١٤						
لاتفيا	١		١						
ليبيريا	١٠١	١٦	١١٧						
ليتوانيا	٣٤	٢	٣٦						
مدغشقر				٢		٢	٢		٢
موريتانيا	٧		٧						
المكسيك	٢	١	٣						
نيبال	١٥٥	٣	١٥٨						
هولندا	٥	١	٦	٦	١	٧	٦	١	٧
النيجر	٨٥٣	١٢	٨٦٥	٢٧	١٠	٣٧	٢٧	١٠	٣٧
نيجيريا	٦٣	١٧	٨٠	١	١	٢	١٠٣	٣٩	١٤٢
النرويج	١١	٤	١٥	٣	٢	٥	٣	٢	٥
باكستان	١٩		١٩						
البرتغال	٢		٢	٢	١	٣	٢	١	٣
رومانيا	١٢٠	٦	١٢٦						
السنغال	١٠٠٥	٣٩	١٠٤٤	١٦	٦	٢٢	٢٨٥	٣٠	٣١٥
سيراليون	١٨	٤	٢٢						
إسبانيا	١		١	٢	صفر	٢	٢	صفر	٢
سري لانكا	٢٦٥		٢٦٥						
السويد	١٧٥	٣٥	٢١٠	٤	١	٥	٤	١	٥
سويسرا	٦		٦	٢	١	٣	٢	١	٣
توغو	٨٩٤	٤٤	٩٣٨	٩	١	١٠	٢٦٠	٢٠	٢٨٠
تونس	٧٧	٦	٨٣	٣٥	٢	٣٧	٣٥	٢	٣٧
تركيا				١		١	١		١
أوكرانيا	٨	١	٩						
المملكة المتحدة									
لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	٢		٢						
الولايات المتحدة الأمريكية	٩	١	١٠						

الأفراد العسكريون												أفراد الشرطة																			
الخبراء الموفدون في بعثات، وضباط الأركان، والوحدات												أفراد الشرطة المتقدمون من الحكومات																			
الذكور												الإناث		المجموع		وحدات الشرطة المشكّلة															
الذكور												الإناث		المجموع		الذكور												الإناث		المجموع	
البلد												الإناث		المجموع		الذكور												الإناث		المجموع	
١١ ٥١١												٤٤٢		١١ ٩٥٣		١٢ ٧٨												١٥٦		١٤ ٣٤	
١٧٤١												٢٣٤		١٧٤١		١٥٠٧												٢٣٤		١٧٤١	

المرفق الثاني

الخريطة

